ENVIRONMENTAL RULE OF LAW

First Global Report

UN environment

موجز تنفيذي

إذا أراد المجتمع البشري أن يظل ضمن حدود العتبات البيئية الحرجة، فمن الضروري للغاية أن تُفهم القوانين البيئية على نطاق واسع، وتحترم وتنفذ، وأن يتمتع الكوكب وسكانه من البشر بمزايا الحماية البيئية. وتتيح سيادة القانون البيئي إطاراً لمعالجة الفجوة بين القوانين البيئة المسجلة والمتبعة بالممارسة، وتمثل عنصراً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، ازدادت القوانين البيئية ازدياداً كبيراً، مع نمو فهم البلدان للروابط الحيوية بين البيئة والنمو الاقتصادي، والصحة العامة، والتماسك الاجتماعي، والأمن. وحتى العام ٢٠١٧، سُنَّت القوانين الإطارية البيئية في ١٧٦ بلداً؛ وكرس ١٥٠ بلداً حماية البيئة أو الحق في بيئة صحية في دساتيرها؛ وأنشأ ١٦٤ بلداً هيئات على المستوى الوزاري لتولي مسؤولية حماية البيئية. وقد ساعدت هذه القوانين والحقوق والمؤسسات البيئية في إبطاء التدهور البيئي - وعكس اتجاهه في بعض الحالات - وفي تحقيق المنافع التي تصاحب الحماية البيئية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك للصحة العامة وحقوق الإنسان.

وقدم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عقد في عام ١٩٧٢، مسألة البيئة العالمية إلى الوعي العام، مما أدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعقب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ (المعروف باسم قمة الأرض في ريو)، بذلت كثير من البلدان جهوداً متضافرة لسن القوانين البيئية، وإنشاء وزارات البيئة والوكالات المعنية بها، وتكريس الحقوق وإجراءات الحماية البيئية في دساتيرها الوطنية. ومع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام ٢٠١٢، تحول التركيز إلى تنفيذ القوانين البيئية، وهو مجال تضاءل التقدم فيه.

وفي كثير من الأحيان، لا يفي تنفيذ القوانين والأنظمة البيئية وإنفاذها بما هو مطلوب للتصدي للتحديات البيئية. وتفتقر القوانين في بعض الحالات إلى المعايير الواضحة أو الولايات اللازمة. في حين أن بعضها الآخر لا يناسب السياقات الوطنية والمحلية، ويخفق بالتالي في التصدي للحالات التي تنشأ على أرض الواقع. وكثيراً ما تعاني الوزارات المنفذة من نقص التمويل، ومن ضعفها سياسياً بالمقارنة مع الوزارات المسؤولة عن التنمية الاقتصادية أو الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من المساعي الدؤوبة التي يبذلها كثير من البلدان لتعزيز تنفيذ القانون البيئي، ظهرت ردود أفعال عكسية أيضاً باغتيال المدافعين عن البيئة وتقييد التمويل للمجتمع المدني. ولا تقتصر جوانب العجز هذه على الدول النامية وحدها: فقد أظهرت الاستعراضات التي أجريت في الدول المتقدمة النمو قصوراً في بعض جوانب أدائها المتعلق بالمسائل البيئية.

وباختصار، تمثل سيادة القانون البيئي تحدياً لجميع البلدان. ويبحث هذا التقرير طائفة التدابير التي تعتمدها البلدان لمعالجة هذه الثغرة في التنفيذ - ولكفالة فعالية سيادة القانون في المجال البيئي.

ويستند هذا التقرير، باعتباره التقييم الأول لسيادة القانون البيئي العالمي، إلى الخبرات والتحديات والآراء والنجاحات من بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالم، مع تسليط الضوء على الاتجاهات العالمية، وكذلك على الفرص المتاحة للبلدان والشركاء من أجل تعزيز سيادة القانون البيئي.

ويبرز التقرير ضرورة إجراء تقييم عالمي منتظم لحالة سيادة القانون البيئي. ولتتبع التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والعالمي، من الضروري استخدام مجموعة متسقة من المؤشرات. ويقترح التقرير إطاراً للمؤشرات المتعلقة بسيادة القانون البيئي، ويسلط الضوء على مجموعات البيانات القائمة التي يمكن أن تستخدم في دعم التقييم العالمي.

ويدعو التقرير أيضاً إلى بذل جهود متضافرة من أجل دعم البلدان في الاختبار التجريبي للنُهُج الرامية إلى تعزيز سيادة القانون البيئي. ومن شأن هذه المبادرة أن تدعم اختبار النُهُج في سياقات متنوعة، ثم تكييفها قبل توسيع نطاقها. وينبغي أن تشجع أيضاً تبادل الخبرات بين الولايات القضائية لتعزيز التعلم.

وبالإضافة إلى هاتين التوصيتين الشاملتين، يسلط التقرير الضوء على العديد من الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها الدول من أجل دعم سيادة القانون البيئي. فعلى سبيل المثال، يمكن للدول أن تقيم الولايات الحالية للمؤسسات البيئية وهياكلها لتحديد حالات التداخل التنظيمية الكلية أو الجزئية. ويمكن للدول أو الجهات الشريكة أن تبني قدرات الجمهور على المشاركة المتأنية والهادفة مع الحكومة ومقترحي المشاريع. ويمكنها أن تعطي الأولوية لحماية المدافعين عن البيئة والمبلغين عن المخالفات. وقد تود الدول أن تنظر في إنشاء محاكم بيئية ومحاكم بيئية متخصصة، وفي استخدام عمليات الإنفاذ الإدارية للتعامل مع الجرائم البسيطة. وهناك حاجة مستمرة إلى بحث أي النهج تثبت فعاليتها وما هي الظروف التي تكون فعالة فيها.

وتحقق سيادة القانون البيئي منافع يتجاوز نطاقها القطاع البيئي. وعلى الرغم من أن معظم آثارها المباشرة تتجلى في حماية البيئة، فهي تعزز أيضاً سيادة القانون على نطاق أوسع، وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحمي الصحة العامة، وتسهم في تحقيق السلام والأمن عن طريق تجنب ونزع فتيل النزاع، وتحمي حقوق الإنسان والحقوق الدستورية. وهي بذلك تمثل أولوية ذات أهمية متزايدة لجميع البلدان.